مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة التاسعة – العدد 22 – أكتوبر 2025م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
1 أغسطس 2025	14 سبتمبر 2025	30 أكتوبر 2025

خيارات إيران الإستراتيجية تجاه سوريا بعد سقوط «الأسد»

د. محمد محمود مهدي

باحث في العلاقات الدولية

مستخلص

تُناقش الدراسة خيارات إيران الإستراتيجية تجاه سوريا والمنطقة بعد سقوط نظام الأسد في نوفمبر 2024م، وذلك باعتبار أن النظام الجديد الذي جاء، قد قوّض نفوذ إيران في سوريا، وأفقدها ورقة مهمَّة من أوراقها الإقليمية وساحة مهمَّة في عقيدتها الأمنية على الصعيد الإقليمي. ويبدو أن مناقشة خيارات إيران في هذه المرحلة مهمَّة بالنظر إلى محاولة إيران إعادة تقييم دورها وفاعليتها في المنطقة بعد الضربات المؤثرة لمحورها الإقليمي، وفي ظلِّ بيئة إقليمية ودولية نشطة وضاغطة تستهدف وضع حدٍ لنهج إيران والقضاء على محورها وتحالفاتها التي أضرت بالأمن الإقليمي. تحاول هذه الدراسة أن تكشف عن أبعاد هذه القضية، من خلال تناول ملامح النفوذ الإيراني في سوريا قبل سقوط الأسد، ونقاط ضعف إيران على هذه الساحة، والظروف الراهنة التي تشكل تحديًا أمام استعادة إيران لحضورها على هذه الساحة، وفي المنطقة ككل، وخيارات إيران الإستراتيجية من أجل تخفيف وطأة هذه الخسارة والتراجع.

كلمات مفتاحية: إيران- سوريا- نظام الأسد- النفوذ الإيراني في سوريا- المعارضة السورية.

Abstract

This study examines Iran's strategic options regarding Syria and the broader region following the fall of the Assad regime in November 2024. The new government has significantly undermined Iran's influence in Syria, stripping it of a critical regional asset and a key component of its security doctrine. Analyzing Iran's options at this juncture is crucial, given its efforts to reestablish its role and influence in the region after significant setbacks to its regional proxies and allies —amid unprecedented regional and international pressure aiming to curb its behavior, which undermined regional security. The study explores the dimensions of Iran's declining influence by addressing the contours of Iran's clout in Syria prior to Assad's fall, Iran's vulnerabilities in this arena, the current conditions posing challenges to Iran's efforts to restore its presence in Syria and the region and the strategic options available to Iran to mitigate the impact of this significant decline.

Keywords: Iran, Syria, Assad regime, Iranian influence in Syria, Syrian opposition.

مقدمة

شـنّت قوات المعارضة السـورية، في السـابع والعشـرين من نوفمبر عام2024م، هجومًا استهدف مواقع للنظام السوري، تحت عنوان عملية «ردع العدوان»، التي تُوّجت بانهيار نظام «الأسد» في الثامن من ديسمبر من العام نفسه؛ الذي بسقوطه بعد حكمٍ دام لأكثر من خمسة عقود، وانهياره بصورة دراماتيكية، وجدت إيران نفسها أمام خسارة جيوسياسية كبرى، تمثَّلت في فقدان أحد أبرز حلفائها الإقليميين.

فلم تكن سـوريا بمعطياتها الجيوسياسية خلال حكم «الأسـد»، مجرد حليف تقليدي بالنسبة لإيران، بل الجسـر الحيوي الذي يربطها بعمقها الإقليمي وصولًا إلى شرق المتوسط، ويُسـهّل لها عمليات الدعم اللوجستي والعسـكري لحلفائها. وقد تطلّب بناء هذا التحالف سنواتٍ طويلة من العمل والتنسيق، بدءًا من عهد الرئيس الأسبق حافظ الأسد، وبلغ ذروته في عهد بشار الأسد، من خلال تحالف إستراتيجي عمَّق الحضور الإيراني داخل سوريا في مختلف المجالات.

وقد تزامن فقدان إيران لحليفها السـوري، مع تراجعٍ حادٍ في قدرات «حزب الله» اللبناني نتيجة الضربات الإسـرائيلية، التي اسـتهدفت قياداتَه وقواعده الحيوية، وأيضًا دخولها في مواجهة عسـكرية مباشرة مع إسرائيل، واسـتهداف الولايات المتحدة لمنشآتها النووية في مواقع نطنز، وفردو، وأصفهان. هكذا، باتت إيران تواجه انكشـافًا إستراتيجيًا مزدوجًا؛ خارجيًا بفقدان الحليف السـوري، وتراجع نفوذها بضعف أحد أبرز أذرعها الإقليمية، وداخليًا بتعرّض منشآتها النووية لهجماتٍ هدَّدت منظومة توازن الردع ضمن حساباتها الأمنية.

وفي ضوء هذا المشـهد المعقّد، تبحث هذه الدراسة في تداعيات سقوط نظام «الأسد» على النفوذ الإيرانـي في المنطقة، من خلال بيان النفوذ الإيراني في سـوريا منذ عام2011م، وتفكيك دوافع عدم استدامته وأسباب هشاشته، وصولًا إلى قراءة المسارات الإيرانية في ظلِّ فقدانها للحلفاء، وانكشـافها الإقليمـي، وذلك من خلال الإجابة عن السـؤال الآتي: ما هي الخيارات الإيرانية في ظلِّ فقدان الحليف السوري والانكشاف الإقليمي؟

أولًا: ملامح النفوذ الإيراني في سوريا في أعقاب الثورة عام 2011م

منذ اندلاع الثورة السـورية عام2011م، برزت إيران كأحد أبرز الفواعل الإقليميين المؤثرين في مسـار الأحداث، وقد شكّل تدخلها متعدد الأوجه ما يشبه مشـروعًا لنفوذٍ إستراتيجي طويل الأمد، تجاوز حدود التحالف الظرفي مع النظام، ليصبح نفوذًا ميدانيًا وهيكليًا ذا طابع مؤسسي. ويمكن توضيح أوجه النفوذ الإيراني في سوريا بعد عام2011م على النحو الآتي:

1. أوجه النفوذ العسكري

تمكَّنت إيران عبر دعمها العسكري المباشر للنظام السوري السابق، في أن تصبح الدولة الأكثر

نفوذًا في سوريا؛ إذ وصل عدد مواقعها العسكرية إلى نحو 570 موقعًا، شملت 55 قاعدة عسكرية و515 نقطة تمركز[1]، وذلك بخلاف المقاتلين المنضوين تحت ألوية الميليشيات الموالية لها، الذين توزَّعوا على 42 فرقة عسكرية ونحو 128 كتيبة، بالإضافة إلى ما يقرب من 70 ألف ضمن «قوات التعبئة الشعبية»، التي أُوكلت إليها مهمة حماية المدن والقرى السورية[2].

وكان «حزب الله» اللبناني، يُعدّ القوة الأهم في سوريا بعد الحرس الثوري الإيراني، تليه الميليشيات العراقية. وقد اعتمدت إيران في سوريا نموذجًا مشابهًا لتجربتها في العراق، من خلال «الحشد الشعبي» وغيره من الأطر المماثلة في مواقع نفوذها الأخرى، حيث بناء تشكيلات عسكرية موالية لها، تضمن استمرار نفوذها، حتى في حال تغيّر النظام. ولهذا، سعت إلى تأسيس جماعة شبه عسكرية، قوامها يتجاوز الآلاف من المقاتلين، تُعرف باسم (الجيش الشعبي أو الدفاع الوطني)[3].

ويمكن إرجاع ذلك التَّمكن العسكري لإيران إلى تدهور الجيش السوري؛ الذي فقد كثيرًا من عناصر تماسكه جرّاء الانقسامات والانشقاقات؛ إذ قُدّر عدد المنشقين عام 2013م بنحو 6500 من مختلف الرتب العليا، فضلًا عن أكثر من 40 ألفًا من أصحاب الرتب الدنيا، أما ما تبقَّى فقد انكفأ على حماية العاصمة ومحيطها[4].

ولإضفاء الطابع المؤسسي والشرعية القانونية على بقاء عناصرها في سوريا، وتمكينها من دمج عناصرها داخل بنية الجيش السوري، اتجهت إيران إلى الاستثمار في بناء وتطوير ما تبقَّى من الجيش، والتغلغل في تشكيلاته[5]. فعلى سبيل المثال، وقَّعت إيران عام 2018م اتفاقية تعاون عسكري مع النظام، تضمنت استمرار عمل المستشارين العسكريين، والعمل على تعزيز البنية التحتية الدفاعية، والمساعدة في مجال إعادة بناء مصانع وزارة الدفاع. كما وُقِّعت اتفاقية أخرى عام 2020م لتعزيز التعاون العسكري والأمني، وتقوية أنظمة الدفاع الجوي، الأمر الذي أسهم في رفع وتيرة التبعية الأمنية لإيران، التي أصبحت ذات ارتباط عضوي إستراتيجي بالنظام[6].

2. أوجه النفوذ السياسي

لم يتوقف الدعم الإيراني عند الحدود العسكرية فحسب؛ بل قدَّمت دعمًا سياسيًا واسعًا للنظام السوري، تجلّى ذلك حين عارضت إيران التدخل العسكري الأمريكي عام 2013م، بعد استخدام النظام للأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية، وتمكّنت بالتعاون مع روسيا، من إقناع النظام بتسليم ترسانته الكيميائية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية[7]. كما رفضت المشاركة في النسخة الثانية من مؤتمر «جنيف»، الذي كان يقترح وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة انتقالية، ذلك بحجة معارضتها وضع أي شروط مسبقة على مشاركتها[8]. إضافة إلى ذلك، ثمَّة ما يُشير إلى أن إيران وضعت الثورة السورية على طاولة مفاوضاتها النووية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وهو ما يرجّح أنه قد تم التوصل إلى تسوية بشأنه في

سبيل تحقيق التوافق ضمن الاتفاق النووي عام2015م.

وقدّمت إيران أيضًا عدة مبادرات للحل السياسي في سوريا، من أبرزها «مبادرة النقاط الأربعة»، التي طرحها وزير الخارجية الأسبق «جواد ظريف»، وشملت وقف إطلاق النار، والسيطرة على الحدود، ومنع دخول المقاتلين الأجانب، وفتح المجال للمساعدات الإنسانية، إضافة إلى تشكيل حكومة انتقالية. لكن تقاطعت هذه المبادرة مع مبادرة المبعوث الأممي «الأخضر الإبراهيمي» عام2012م، التي دعت إلى تشكيل حكومة وطنية، وتعديل الدستور، وإجراء انتخابات[9].

ويبدو أن إيران كانت تبذل جهودًا في حل الأزمة السورية، ولكن دون طرح فكرة تخلي الرئيس عن السلطة، لإدراكها عواقب ذلك على مصالحها. وبذلك سعت إلى تقويض أي اتفاق بين المعارضة والنظام يتضمن التنحي وتسليم السلطة، مثلما قوضت محاولة ملك الأردن لعقد اتفاق «طائف» جديد بين المعارضة والنظام[10].

3. أوجه النفوذ الاقتصادي

في سبيل ترسيخ نفوذها الاقتصادي، قدَّمت إيران دعمًا كبيرًا للنظام السوري، تمثّل في قروض مباشرة، وخطوط ائتمان، فضلًا عن استثمارات ضخمة، وتسهيلات مالية لتمويل واردات النفط والمنتجات المرتبطة به. وقد قُدِّر المبعوث الأممي إلى سوريا «دي ميستورا» في الفترة من (2014م إلى 2019م) إنفاق إيران لدعم النظام بنحو 6 مليارات دولار سنويًا. ولكن، إذا أُخذت في الحسبان قيمة خطوط الائتمان، التي قُدِّرت خلال الفترة من (2011م إلى 2015م) بـ5,87 مليارات دولار[11]، إلى جانب تكاليف استقدام المقاتلين الأجانب، والمساعدات النفطية، التي تراوحت بين 3,5 إلى 4 مليارات دولار سنويًا[12]، فإن الدعم الإيراني قد يتجاوز بكثير الرقم الذي ذكره المبعوث الأممي؛ إذ كشف الرئيس السابق للجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني، «حشمت فلاحت»، عام2020م أن بلاده أنفقت ما يقرب من 30 مليار دولار للحفاظ على بقاء «الأسد» في السلطة[13].

ووقعت إيران العديد من الاتفاقيات والعقود التجارية مع النظام؛ كتلك التي أُبرمت في عام2013م لتمويل الواردات السورية، بشرط أن تأتي نسبة كبيرة منها من منتجات إيرانية وتُورَّد عبر شركات إيرانية، كما أعفى النظام في يوليو2013م شركات إيرانية مختصة في تصدير المواد الغذائية من الرسوم والضرائب.

وقد تعزَّز الوجود الاقتصادي عام2017م، عندما حصلت إيران على تراخيص لاستثمار ما يُقارب 5000 هكتار لإنشاء ميناء نفطي، وتحديث إحدى الموانئ وتشغيلها، إلى جانب استثمار بقيمة 300 مليون دولار في مُشغل اتصالات جديد، وإنشاء منشأة نفط في حمص، ويعكس ذلك تحول إيران من لعب دور اقتصادي محدود قبل عام2011م، إلى فاعل اقتصادي بارز مدفوع بمصالح إستراتيجية واضحة[14].

ووفق تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا عام2017م، تصدَّر المستثمرون الإيرانيون المرتبة الأولى في مشـــاريع الاســـتثمار المباشر، وتركزت اســـتثماراتهم في شراء العقارات، بالمناطق الســـكنية المدَّمرة؛ إذ خصص لهم النظام مناقصـــات حصرية لإعادة الإعمار، كما شـــجعت الحكومة الإيرانية شـــركاتها على تملك العقارات في سوريا، وقدَّمت لهم «خطوط ائتمان» بالعملات الأجنبية لاســـتثمارها في هذا القطاع[15]، الذي يُعدّ وســـيلة فعالة لتثبيت نفوذها عبر إحداث تغيير في التركيبة السكانية في دمشق ومحيطها.

وفي ضوء ما ســـبق، حققت إيران بحضورها في ســـوريا العديد من الفـــرص والقدرات الجيوسياسية؛ إذ نشطت قنوات دعمها اللوجستي لحلفائها الإقليميين، وزادت فرص وصولها إلى البحر الأبيض المتوسط، وأصبحت أكثر قدرة على المنافسة مع تركيا وموازنة طموحاتها في المنطقة، فضلًا عن زيادة فرص ردعها لإسرائيل ببيان إمكانية قدرتها على تشكيل جبهتين مواليتين لها (جبهة «حزب الله» اللبنانية إلى جانب الجبهة السورية)، ناهيك عن أن تدخلها أيضًا فتح لها مجالًا واســـعًا من الاســـتثمارات أمام رجال الأعمال الإيرانيين، وخلق لها منافذ اقتصادية جديدة، بعيدًا عن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

ثانيًا: المفارقات الإستراتيجية للنفوذ الإيراني في سوريا

مع أن الحضور الإيراني في سوريا بدا قويًا، وكان آخذًا في الاتساع، فإنه ظلَّ حضورًا مقيدًا، ومن أهم عوامل تقييد هذا النفوذ ما يأتي:

1. غياب الحاضنة الشِّيعيَّة

تُعدّ الحواضن الشيعية إحدى أهم الركائز التي تعتمد عليها إيران في ترسيخ حضورها ضمن محيطها الحيوي، وذلك في إطار إستراتيجية مزدوجة تستهدف من جانب دعم الأقليات الشيعية وتمكينها داخل بلدانها، ومن جانب آخر، بناء شـــبكة ذات اعتقاد شيعي، ترتبط مركزيًا بإيران، وتعزز نفوذها الإقليمي[16].

ويبدو واضحًا، مـــن خلال مراقبة النفوذ الإيراني في محيطه الحيـــوي، مدى النجاحات التي حققتها هذه الإستراتيجية المستقرة في أدبيات السياسة الإيرانية؛ ففي العراق مثلًا، حيث يُشكّل الشـــيعة الأغلبية، لعبت إيران دورًا محوريًا في دعم وتمكين الطائفة الشيعية، خاصة من أنصار نظرية «الولي الفقيه»، ما منحها نفوذًا راسخًا يمكن وصفه بالنفوذ «البارز»، وكذلك في أفغانستان، التي رغم قلة المكون الشيعي فيها-تُقدر نســـبتهم من 15-29% من المجموع الكلي للسكان[17]- استطاعت تحويل هذا المكون إلى قوة ضاغطة فاعلة في الداخل الأفغاني. وعلى العكس، يغيب المكون الشيعي في سوريا؛ إذ يُشكّل معتقدو المذهب السني غالبية السكان، فيما لا تتجاوز أعداد الشيعة الاثنى عشرية والإســـماعيلية معًا نحو 2% من إجمالي السكان، أما العلويون فلا تتجاوز نســـبتهم حاجز الـ12%[18]، وثمة تعارض عقائدي بينهم وبين الشيعة، فليس هناك شعور بالأخوّة

الدينية بين الاثنين، ورغم محاولات إضفاء الشـــرعية الشـــيعية عليهم بإعلان كل من «موسى الصدر» و«آية الله الشيرازي» في سبعينيات القرن الماضي، كل على حدة، بأن العلويين مسلمون شـــيعة، فإن ذلك كان بهدف تقديم الدعم الديني للرئيس «حافظ الأســـد» وإضفاء شرعية على حكمه.

وواقعيًا، لم تُســـفر هذه المقاربات عن تضامن روحي أو إيديولوجي بين المذهبين[19]؛ ربما لأن العلويين يرون أنفســـهم نموذجًا ثالثًا داخل الإسلام، وقد عبَّر عدد من زعمائهم عن ذلك، بقولهم: «إنهم ليسوا من الشـــيعة، ويرفضون فتاوى المراجع الشيعية بأنهم فرقة من فرق الشيعة»[20]. ولذلك، لجأت إيران إلى تنفيذ سياسات تغيير الهوية الدينية، والتغيير الديمغرافي للسكان، سعيًا إلى بناء قاعدة شيعية تؤمّن حضورها في الداخل السوري، وتكون قادرة على تغيير أي معادلة قد تؤثر على مصالحها الإستراتيجية.

وقد اتخذت هذه السياســـات مسارين، **الأول:** نشر التشيع بين أوســـاط السورين، **والثاني:** توطين الشـــيعة من دول الجوار الســـوري (لبنان والعراق) في مناطق ذات أهمية إســـتراتيجية وديمغرافية لإيران[21]. وبحسب المســـار الأول، راهنت إيران على أن نشر التشيع يضمن لها الولاء الدائم، فعملت على التوسع في افتتاح الجامعات التي تستهدف نشر الفكر الشيعي؛ إذ بلغ عددها حتى عام2021م نحو ست جامعات، تأسّســـت خمس منها بعد عام2011م، كما افتتحت مدارس شيعية كمدارس «الرسول الكبير» في مدن سورية عدة[22]، فضلًا عن افتتاح العديد من الحوزات الدينية، التي ارتفع عددها إلى نحو 69 حوزة، إضافة إلى 500 حســـينية حتى عام2019م[23]. أما في المســـار الثاني، فقد سعت إيران إلى توطين الميليشـــيات الموالية لها، من خلال شراء ومصادرة العقارات، لاسيما في العاصمة دمشق وضواحيها، وفي دير الزور على الحدود مع العراق[24]، فضلًا عن تنفيذ عمليات إخلاء قسري، وتصفية مناطق بعينها من السكان الأصليين، وإحلال الميليشيات محلهم[25].

وعلى الرغم من كثافة الجهود التي بذلتها إيران لتعزيز نفوذها داخل سوريا، سواء عبر محاولات تغيير الهوية الدينية أو إعادة تشكيل البنية الديمغرافية، فإن هذه السياسات لم تُفضِ إلى تحقيق نتائج مستدامة؛ فقد أخفقت مساعي التشـــييع في إيجاد قاعدة اجتماعية راسخة ضمن البيئة الســـنية الغالبة، وذلك لاعتمادها بصورة أساســـية على أدوات مادية، كالحوافز المالية وتقديم الخدمات، بدلًا من الارتكاز على أسس عقائدية قائمة على الإقناع الديني والاندماج الثقافي. كما لم تنجح مشاريع التوطين في بناء كتلة مذهبية متماسكة، قادرة على الصمود أو الفاعلية السياسية والاجتماعية، وهو ما تجلّى بوضوح خلال فترات تراجع سيطرة النظام، وانسحاب غالبية عناصره.

2. الحضور التركي-الروسي

لم يكن الحضور الإيراني في ســـوريا حضورًا منفردًا أو مطلقًا، بل جاء في ســـياق تنافســـي مع أطراف إقليمية ودولية أخرى. فقد تعارض هذا الحضور مع كلٍّ من تركيا وروســـيا؛ إذ ترى تركيا

التي تشترك مع سوريا في حدود طويلة، أن اختلال الوضع السوري ينعكس بتداعيات سلبية على أمنها القومي، ويُهدد معادلة التوازنات العرقية داخلها[26].

ومع اندلاع الثورة السورية، وبروز الدور المتصاعد للحركات الكردية المسلحة، وعلى رأسها «حزب العمال الكردستاني»، بسيطرته على مناطق واسعة من الشمال الشرقي السوري[27]، وبما يمثّله الأكراد من خطورة على الأمن القومي التركي، اندفعت تركيا نحو الدخول في الملف السوري. وقد بدأت سياستها بدعم المعارضة والدعوة إلى إسقاط النظام، وشرعت في تقديم الدعم لعدد من فصائل المعارضة[28]، إلا أن استعادة النظام لمناطق واسعة من هذه الفصائل بين عامي (2016م و2018م)، دفعت تركيا إلى تغيير نهجها، بفرض حضورها في الشمال عسكريًا، وهو ما شكَّل حاجزًا فعليًا أمام التمدد الإيراني في تلك المناطق. في المقابل، اعتبرت روسيا أن حضورها في سوريا يجعل لها موطئ قدم في منطقة الشرق الأوسط، وبناءً على ذلك، وسَّعت من إمدادها للنظام السوري بالمعدات العسكرية، ودعمته سياسيًا في مجلس الأمن، وتمكنت من منع صدور قرارات ضده تسمح بالتدخل العسكري[29].

وفي عام2015م تدّخلت عسكريًا لمساندة النظام في مواجهة فصائل المعارضة، من خلال السيطرة على المجال الجوي. كما دعمت المسار السياسي عبر مؤتمرات رعَتها مباشرة، أبرزها «سوتشي» و«استانة»، مستهدفةً الوصول إلى صيغة سياسية جامعة بين النظام ومعارضيه، تحفظ وحدة الأراضي، وتضمن بقاء نفوذها[30].

ورغم أن روسيا وإيران كانتا حليفتين في دعم النظام، إلا أن روسيا كانت بمنزلة «الشريك المنافس»؛ إذ رأت بأهمية توازن القوى في سوريا، وسهلت لإسرائيل توجيه ضربات جوية ضد أهداف إيرانية فيها[31]، وضغطت في اتجاه إعادة هيكلة الجيش السوري بعيدًا عن الميليشيات الموالية لإيران[32]، وكثَّفت من حضورها الاقتصادي، بحصولها على استثمارات كبيرة في قطاعي النفط والفوسفات[33]، كل ذلك وضع النفوذ الإيراني في سوريا ضمن أُطر محددة، وسياقات تتعارض مع إستراتيجيتها بالسيطرة والنفوذ.

وقد شكَّلت هذه الفواعل مجتمعةً عوامل أساسية، حالت دون تفرد إيران بالسيطرة على الداخل السوري، وساهمت في الحد من نفوذها أو بالأحرى انحصاره ضمن مناطق محددة. تم ذلك من خلال التدخل العسكري المباشر، أو الضغوط الدبلوماسية، أو الترتيبات السياسية؛ إذ كانت سوريا بمثابة ساحة مفتوحة لعدة أطراف، ولكل منها مصالحه الإستراتيجية وأهدافه، وهو ما جعل في المجمل، ترسيخ نفوذ إيراني مستدام في سوريا، مهمةً شديدة الصعوبة.

3. الحضور الإسرائيلي في المعادلة

شكَّل النفوذ الإيراني في سوريا، هاجسًا دائمًا لإسرائيل، ما دفعها إلى تبنّي سياسة ردع نشطة، تهدف إلى الحد من الحضور الإيراني، من خلال كبح قدرات إيران ومساعيها لتوسيع حضورها العسكري أو اللوجستي.

وقد أكـــد رئيس الوزراء الإســـرائيلي، بنيامـيـــن نتنياهو، خلال لقائه بالرئيس الروســـي سبتمبر2015م، أن تعاظم الوجود الإيراني في سوريا يُشكّل خطرًا وجوديًا على بلاده، وذلك من خلال دعمها لـ «حزب الله» بالأســـلحة والعتاد؛ مما قد يخلق جبهة عســـكرية مشتركة ضد إسرائيل في الجنوب الســـوري[34]. ومع احتمالية اندماج الجبهتين، تكون إسرائيل في موضع خطر أكبر. وهو ما عبَّر عنه أيضًا وزير الدفاع الإســـرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، حين أشار إلى أنه إذا اندلعت مواجهة عسكرية شمال البلاد، فإن إسرائيل لن تواجه جبهة لبنانية نشطة فحسب، بل جبهة سوريا أيضًا، وبذلك تكون أمام جبهتين متحدتين في الشمال[35].

وبناءً على هذه الرؤية الأمنية، كثّفت إسرائيل عملياتها للحدّ من تموضع إيران العسكري، وتقليص مسارات دعمها لحلفائها الفاعلين على الأرض، ما زاد من التحديات التي تواجه إيران في محاولتها لتحقيق تموضع عسكري آمن. وقد نفذت إسرائيل مئات الغارات داخل الأراضي السورية منذ أوائل عام 2013م، مستهدفة مستودعات أسلحة وقوافل إمداد لـ «حزب الله»[36].

ومع ذلك، كانت هذه الهجمات أقل كثافة مما أصبحت عليه في الســـنوات اللاحقة، حيث تصاعدت وتيرتها بشكل كبير ضمن إطار اســـتباقي، يهدف إلى عرقلة النفوذ الإيراني وضرب «حزب الله»[37]. شملت هذه الهجمات استهداف مخازن أسلحة تابعة لإيران أو «حزب الله» في مطار «المزة» العسكري قرب دمشق[38]، واستهداف منشأة عسكرية تابعة للمركز السوري للدراســـات والبحوث قرب مدينة «مصياف» في ريف حماة، والتي تُستخدم لتطوير أسلحة كيميائية وصواريخ متقدمة[39]. كما شملت العمليات اغتيال مستشار الحرس الثوري الإيراني، والمســـؤول الرئيس عن المصالح الإيرانية في سوريا، سيد رضا موسوي، في ديسمبر2023م، وهجمات في يناير2024م على منطقة المزة غرب دمشـــق، أسفرت عن مقتل نحو خمسة من كبار الحرس الثوري[40]، إضافة إلى هجمات أبريل2024م التي استهدفت القسم القنصلي في السفارة الإيرانية في دمشـــق، وأسفرت عن مقتل ســـبعة عناصر في الحرس الثوري، بينهم الجنرال محمد زاهدي[41].

بذلك، فإن الوجود العدواني النشط لإسرائيل، لعب دورًا حاسمًا في تقليص قدرة إيران على ترسيخ نفوذ عسكري مســـتدام داخل الأراضي الســـورية. فقد شكّلت الضربات الإسرائيلية المنتظمة، التي استهدفت مستودعات أسلحة، وقادة بارزين في الحرس الثوري، ومراكز دعم لوجســـتي، عامل ردع مباشـــر أعاق تموضع إيران، ونقل قدراتها إلى حلفائها، لا سيما «حزب الله». إضافة إلى ذلك، أدّت هذه الضربات إلى تعزيز حذر النظام السوري من التورط المفرط مع إيران، خشية الانجرار إلى تصعيد مباشر مع إسرائيل، قد تستهدف فيه الأخيرة قيادات عليا في النظام أو أصولًا عسكرية رئيسة، وبالتالي تُشـــتت قواته المنهكة عن جهودها في احتواء فصائل المعارضة. ويبدو أن النظام الســـوري، بخلاف مواقفـــه التقليدية، لم يكتفِ بتجنب المواجهة مع إســـرائيل، بل اتخذ خطوات غير معتادة تُشـــير إلى محـــاولات لاحتوائها وعدم

اســـتفزازها. ففي أعقاب الهجمات المتبادلة بين إيران و«حزب الله» من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، امتنع النظام عن إصـــدار بيانات الدعم المعتادة لحلفائه[42]. كما طلب من ممثلي «الحوثيين» مغادرة دمشق، وأغلق السفارة اليمنية التابعة لهم، ولم يتوقف عند ذلك، بل أعاد فتح السفارة التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية المعترف بها دوليًا[43].

ويُعد هذا النهج، في جوهره، عاملًا إضافيًا أســـهم في تقييد النفوذ الإيراني داخل سوريا؛ كونه فرض حدودًا على تحركاتها العســـكرية والسياسية، لاسيما في ظل رغبة النظام السوري السابق تجنب الدخول في صراعات أوســـع تهدد استمراراه. وبالتالي فإن هذا التباعد النسبي في المواقف قد يُفسّر جزئيًا فتور الدعم الإيراني للنظام خلال مرحلة سقوطه.

وبشكل عام، يمكن هنا اســـتنتاج أن الإســـتراتيجية الإيرانية المتبعة لتوسيع النفوذ في محيطها الحيوي، قد أغفلـــت خصوصية كل بلد عن الآخر. فبينما كانت الإســـتراتيجية التي اتبعتها في كل من العراق أو أفغانســـتان ملائمة للظروف الخاصة بهما، إلا أنها لم تتناسب مع الحالة السورية؛ إذ لا تمتلك إيران في سوريا قاعدة شيعية يمكنها الاعتماد عليها، كما أن تدخلها العســـكري واجه تحديات عدة؛ فإلى جانب تعارضه مع مصالح فواعل دولية وإقليمية، كلَّفها موارد مالية ضخمة، مما زاد من الضغوط الاقتصادية الداخلية عليها، وعرّضها، من جانب آخر لوصفها بـــ «دولة احتلال» من قِبل فئات ســـورية، رأوا في وجودها قوةً أجنبية تســـتوجب المقاومة؛ فقد أعلن مجلس قيادة الثورة الســـورية عام2015م، وكان يضم عددًا من الفصائل العسكرية، ومؤسسات ومنظمات مجتمع مدني عدة، بأن سوريا باتت بلدًا محتلًا من قِبل إيران[44].

ثالثًا: المسارات الإيرانية ما بعد سقوط الأسد

يمكن قراءة المســـارات الإيرانية وخياراتها الإستراتيجية في سوريا والمنطقة في مرحلة ما بعد سقوط الأسد على النحو الآتي:

1. المسارات الإيرانية تجاه سوريا

قد لا تعني خســـارة إيران لحليفها الســـوري قبولًا بالواقع الجديد؛ إذ تدرك إيران ضرورة إعادة صياغة حضورها، من خلال تبنّي إستراتيجية جديدة، تتوافق مع المتغيرات التي طرأت. فبعد سقوط النظام، تبنّت الحكومة الإيرانية خطابًا يبدو تصالحيًا؛ إذ وصفت المعارضة بـ«القوات المسلحة» بدلًا من «الإرهابيين»[45]، وطرحت فكرة «مقاومة جديدة» ضد إسرائيل[46]، رغم أن هذه الفكرة مستبعدة على المدى القريب؛ نظرًا لتوجهات الحكومة السورية الجديدة.

ومع ذلك، يواجه هذا المســـار تحديات عدة، أبرزها: رغبة النظام السوري في الابتعاد عن الإرث المرتبط بإيران، إلى جانب المســـاعي الإقليمية والدوليـــة لاحتوائه، فضلًا عن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إيران، والتي تعيق قدرتها على لعب دور فاعل في إعادة الإعمار؛ مما يجعل هذا التوجه أقرب إلى كونه تكتيكيًا منه إلى خيار إستراتيجي.

في المقابل، برز خطاب آخر يبدو أكثر أهمية، كونه صدر عن المرشد الأعلى «علي خامنئي»، الذي اعتبر التطورات في سـوريا تهديـدًا بالغًا، وألمح إلى ظهور من وصفهم بـ «الشـرفاء الأقوياء» القادرين - بحسب وصفه - على إعادة الأمور إلى ما كانت عليه[47]، في إشارة ضمنية إلى العمل على تقويض النظام الجديد.

وتُعزز تصريحاته الصادرة في يناير2025م[48] هذا التوجه، حيث وجّه تحذيرات مباشرة إلى القيادة السـورية الجديدة، فيما يعكس مسـارًا واضحًا نحو سياسـة التحريض والضغط السياسـي. ولا يندرج هذا الخطاب ضمن إطار إستراتيجي فحسب، بل بدا أيضًا كوسيلة لرفع المعنويات في الداخل الإيراني، خاصة بعد التداعيات النفسـية السلبية التي خلّفها سقوط النظام السوري السـريع، والذي أحدث صدمة داخل النخبة الإيرانية، وانعكس على حلفائها الإقليميين، بتراجع الثقة بقدرة إيران على الحسم والتأثير[49].

ويُلاحظ أن المسار الإستراتيجي الذي تنتهجه إيران تجاه النظام السوري الجديد، يتمثَّل في العمل على تقويضه والحد من قدراته على بسط السيطرة. ومن بين مؤشرات ذلك ما يلي:

أ. سحب قواتها ووكلائها من مناطق شرق سـوريا، لاسيما في دير الزور، وتسليم السيطرة لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)[50].

ب. محاولاتها إعادة إحياء شبكات تنظيم «داعش»، من خلال مفاوضاتها مع قوات (قسد) لتسلم عناصر سـابقين من التنظيم، وتسهيل عبور الأسـلحة إلى خلاياه في البادية[51]، في محاولة لتحويل أهداف هذه العناصر ضد الحكومة الجديدة.

ج. محاولاتها إعادة بناء الميليشيات الموالية لها داخل سوريا، فثمَّة ما يتوارد ببدء الحرس الثوري تنفيذ خطة لزعزعة الاسـتقرار، بدعم جماعات شـيعية عراقية[52]، وكانت السلطة السورية قد نفذت حملات أمنية ضد هذه الميليشيات في دير الزور، أدت إلى اعتقال نحو 70 عنصرًا خلال يونيو-يوليو2025م[53].

د. استمرارها في دعم وتنفيذ عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات إلى لبنان، والتي واجهتها السلطة السورية في مناطق مثل حوش السيد علي والقُصير[54].

ورغم ذلك، تظل قدرة إيران على تقويض النظام السـوري "ضعيفة"، نظرًا لغياب الحليف الإستراتيجي (نظام الأسـد): الذي برحيله، تلاشـت البنية المؤسسية التي سمحت لإيران بإنشاء قواعد عسكرية وشبكات اقتصادية وأمنية ممتدة، وأيضًا ضعف البنية الشيعية داخل سوريا، وهو ما يحدُّ من القدرة التعبوية الإيرانية مقارنة بالسياقات العراقية أو اللبنانية، فضلًا عن الأزمة الاقتصادية المتفاقمـة داخل إيران، التي تفرض ضغوطًا على تمويل الشـبكات الخارجية والوكلاء، وصعود قوى إقليمية منافسـة (تركيا ودول الخليج)، التي أخذت تستثمر في بناء سوريا الجديدة سياسيًا واقتصاديًا؛ ما يخلق توازن ردع فعّال أمام محاولات إعادة التمدد الإيراني، وأخيرًا التباين داخـل النظام الإيراني حول ترتيب الأولويـات: والذي قد يؤدي إلى

تقليص التمويل للعمليات الخارجيـــة، ويفرض على إيران إعادة ترتيب الأولويات بين الداخل والخارج.

ويبقى أن قدرة إيران على إعادة إنتاج نفوذها التقليدي في ســـوريا تراجعت بشكل كبير، في ظلِّ غياب النظام السابق، والتغير في موازين القوى، وتزايد الضغوط الداخلية والخارجية. ومع ذلك، فإن إيران لن تتخلى بسهولة عن موطئ قدمها السوري، ومن المرجح أن تتبنى إستراتيجية مزدوجة، تتمثل في الإبقاء على قنوات تواصل مع السلطة الجديدة من جانب، تحسّبًا لتغيرات مستقبلية، ومن جانب آخر تعزيز نفوذ الميليشيات في المناطق الحدودية، خاصة عند المعابر السورية-العراقية، كورقة ضغط إستراتيجية. ولكن يظل نجاح الحكومة السورية الجديدة في استقطاب دعم دولي وإقليمي، وبناء مؤسسات قوية، العامل الأهم في الحد من قدرة إيران على التدخل.

2. المسارات الإيرانية وتحديات إعادة التموضع في سوريا والمنطقة

على هذا الصعيد تتحرك إيران عبر عدة مسارات، أبرزها:

أ. **العمل على "تعافي" شبكتها من الوكلاء:** شكّل عام 2024م محطة مهمة في مسار النفوذ الإقليمي لإيران، خاصة مع ســـقوط حليفها الســـوري، وما ترتب عليه من إضعاف القدرات اللوجســـتية لـ «حزب الله»، الذي واجه في الوقت نفسه ضربات إسرائيلية مركزة، إلى جانب تحركات الحكومة اللبنانية نحو نزع سلاحه[55]. وتزامن ذلك مع ضغوط متصاعدة على حركة «حماس»، في ظل تصعيد إسرائيلي يســـتهدف بنيتها العسكرية ومواردها التمويلية، فضلًا عن تراجع الفصائل العراقيـــة الموالية لها في قدرتها على فرض نفوذها أمام ضغوط الحكومة المركزية، في حين يتكبّد «الحوثيون» في اليمن خســـائر ميدانية وعسكرية متزايدة، نتيجة الضربات الأمريكية الجوية المكثفة.

وعلى الرغم من هذه المتغيرات، فإن هذه المؤشرات قد لا تكفي لوصف حالة تفكك كاملة في شبكة نفوذ إيران الإقليمي؛ لاسيما أن بنية غالبية عناصر وكلائها لا تقوم فقط على التمويل أو الدعم العســـكري، بل على منظومة عقائدية وأيديولوجية أعمـــق. فقد اعتمدت إيران في تشـــكيلها على روابط متينة، خاصة مع تنظيمات مثل: «حزب الله»، و«الفصائل العراقية» و«الحوثيين»؛ التي تشترك معها في تبني مبدأ «ولاية الفقيه».

وقد يُفسَّـــر هذا الارتباط العقائدي بعدم تخلي إيران عن ترميم شـــبكتها؛ إذ يمنحها عمقًا إســـتراتيجيًا يتجاوز حدود الموارد المادية والقدرات العسكرية. فبينما قد تُضعف التحولات الحاصلة قدرة إيران على التمويل أو تأمين خطوط الإمداد، يظل البعد العقائدي قائمًا كرافعة بديلة تحفظ ولاء الوكلاء، وتدفعها إلى تبني سياسات المقاومة حتى في غياب الدعم الكافي.

ومن هنا، فإن ما يميز النفوذ الإيرانـــي عن غيره من أشكال التحالفات التقليدية، هو قدرته على إعادة التشكل، مســـتندًا إلى الشـــرعية العقائدية كآلية صمود، وإلى المرونة التنظيمية للفصائل كوسيلة لإعادة التموضع، لا الانحسار أو التفكك.

وتُشـــير عدة مؤشـــرات إلى أن إيران قد بدأت فعلًا في إعادة ترميم شبكتها؛ فقد اتهمت إسرائيل «حزب الله» في يناير2025م بمحاولة إعادة بناء قدراته العسكرية بدعم إيراني[56]، كما كشفت تقارير عن قيام إيران بإرسال صواريخ بعيدة المدى من طرازي (Quds 351 – Jamal 69) إلى الميليشيات الشـــيعية الموالية لها في العراق[57]، في وقت تتداول فيه الحكومة العراقية خططًا لتفكيك بعض التنظيمات المسلحة. ويعكس ذلك إصرار إيران على الحفاظ على موطئ قدم إستراتيجي في العراق، بوصفه ســـاحة محورية في تأمين عمقها الجيوسياسي، وموازنة الضغوط الغربية والإقليمية.

كما تبرز جهـــود إيران في إعادة تأهيل «الحوثيين» كأحد أذرعها المحورية. فقد كشـــفت تقارير أمنية في يوليو2025م عن مصادرة القوات اليمنية شـــحنة أسلحة ومعدات عسكرية ضخمة، بلغت نحو 750 طنًا، شملت صواريخ كروز، ومحركات طائرات مسيّرة، ورؤوسًا حربية، جميعها كانت موجهّـــة إلى «الحوثيين» بدعم إيراني مباشـــر. واعتبرت مصادر أمريكية هذه الشحنة الأكبر من نوعها التي تم إحباطها[58].

ومن الواضح أن إيران لا تتعامل مع شبكة وكلائها كأداة تكتيكية عابرة، بل كركيزة إستراتيجية جوهرية في بنيتها الأمنية الإقليمية، ووســـيلة لتحقيق مشـــروعها في فرض توازنات إقليمية مواتية. وبالتالي، من المتوقع استمرارها في استغلال الفرص، لتقديم الدعم لعناصر شبكتها، ولكن تظل قدرتها على الترميم السريع لشبكتها ضمن «الحدود الضيقة»، نتيجة مجموعة من العوامل المعقدة والمتشـــابكة؛ فالقدرات الاستخباراتية والعسكرية لخصومها الإقليميين – مثل إســـرائيل – تؤثر على صياغة إســـتراتيجيات الدعم الإيراني؛ إذ إن أي محاولة لتعزيز قوة الوكلاء بشكل علني، قد تواجه ضربات استباقية تحد من فعاليتها. كما تؤثر الضغوط السياسية والدبلوماســـية الدولية، وأوضاع الاقتصاد الإيراني الداخلي، من أزمات ســـيولة وتضخم في تحديـــد نطاق الدعم الإيراني؛ مما يجعل إيران مضطرة لموازنـــة دعم وكلائها مع الحفاظ على استقرار الداخل.

وبالتالي، فإن تعافي شـــبكة النفوذ الإيرانية، يعتمد على مزيج من الإمكانيات الاقتصادية المحدودة، والضغوطات الدولية والقدرات الميدانية للخصوم، والاســـتقرار الداخلي للأذرع الحليفة؛ مما يجعل عملية إعادة البناء إســـتراتيجية دقيقة، تتطلب توازنًا مستمرًا بين الموارد المتاحة والأهداف الميدانية والسياسية.

وأمام هذه الضغـــوط، لجأت إيران إلى إســـتراتيجيات تكيف متعددة، مـــن أبرزها تعزيز «التمويـــل الذاتي للفصائل»، الذي لا يُترجم إلى فك ارتباط بينهـــا وبين أذرعها، بقدر ما يعد

إعادة صياغة للعلاقة بشكل أكثر مرونة، تقوم على اســـتقلال مالي نسبي يقابله استمرار في الارتباط العقائدي والعسكري. فعلى سبيل المثال، أوقف صندوق «القرض الحسن»، الذراع المالي لـ «حزب الله»، الدفعات التعويضية لعناصره[59]، في مؤشـــر على التقشـــف المالي، واتجاه الحزب نحو الاعتماد على إيرادات محلية وابتكار طرق جديدة للتدعيم المالي، من بينها شبكة تهريب الوقود بين العراق ولبنان، التي تدرّ أرباحًا تتجاوز مليار دولار سنويًا[60].

كما باتـــت جماعة «الحوثيين» تعتمد بشكل متزايد على مـــوارد محلية، من أبرزها فرض رسوم على الملاحة في البحر الأحمر والخليج، ما يوفر نحو 180 مليون دولار شهريًا[61]. كما تُعدّ موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى مصادر رئيسة للدخل، حيث جمعت الجماعة نحو 790 مليـــون دولار بين مايو 2023 ويونيو 2024 من العائـــدات الجمركية[62]، كما اتجهت الفصائل العراقية المدعومة من إيران إلى تكريس نفوذها من خلال أدوات مالية محلية، مثل: شـــركات القروض وبطاقات الدفع الدولية[63]، بالتوازي مع دمج آلاف من عناصرها ضمن مؤسســـات الدولة الأمنية، لضمان دخل دائم واستقلالية مالية نسبية.

وبناءً على ما ســـبق، يبدو أن الحديث عن تفكك شبكة النفوذ الإيراني لا يزال سابقًا لأوانه. فالمحور تطـــور إلى بنية لينة تجمع بيـــن الأدوات الصلبة كالقدرات العســـكرية، والناعمة كالأيديولوجيا، مع اعتماد متزايد على التمويل الذاتي وشـــبكات الإمداد البديلة. ومن ثمّ، فإن الحاصل لشـــبكة إيران ليس انهيارًا بقـــدر ما هو إعادة تموضع فرضتهـــا التحولات الإقليمية وتوازنات القوى. وفي ظل هذه الظروف، قد تسعى إيران إلى ترسيخ حضورها بدلًا من التوسع غير المحدود، عبر إعادة تعريف علاقتها بأذرعها، لتقليل الكلفة وتعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات.

ب. توسيع شـــبكة علاقات متعددة الأطراف: برز هذا التوجّه في مساعي إيران نحو توطيد علاقتها الخارجية مع عدد من الدول، على رأسها روسيا والصين. فقد شهد التعاون الإستراتيجي بين روســـيا وإيران نموًا ملحوظًا خلال الســـنوات الماضية، من تعاون تكتيكي في سوريا إلى شراكة دفاعية ظهرت ملامحها في الحرب الروســـية-الأوكرانية، حيث اعتمدت روسيا على إيران للحصول على الأسلحة وأشكال أخرى من الدعم. كما أصبحت روسيا أكبر مستثمر أجنبي في إيران، وثمة تعاون في تخزين النفط الروســـي داخل الأراضي الإيرانية، إضافة إلى الروابط المباشرة بين النظامين المصرفيين الروسي والإيراني، وتوقيع شركات طاقة روسية اتفاقيات لتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي في إيران[64]. وقد تُوّج هذا التعاون بتوقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية في يناير2025م، والتي شـــملت مجالات الدفاع، والتجارة، والطاقة، والتمويل، والاستخبارات، ومكافحة الإرهاب[65].

كذلك، تتمتع العلاقات مع الصين، بتعاون متجذّر آخذ في التوســـع، حيث تُعدّ إيران جزءًا مهمًا من مبادرة «الحزام والطريق»، كما تُعدّ الصين أكبر مستورد للنفط الإيراني. وترى الصين

أن إمدادات النفط الإيراني بأسعار منخفضة يُشكّل جزءًا من أمنها القومي، ما يدفعها إلى تطوير إستراتيجيات أكثر ابتكارًا، لتعزيز أمنها في الطاقة لديها.

ومع ذلك، كشف واقع الدعم الروسي والصيني لإيران، خلال حربها في يونيو2025م بوضوح عن حدود هذا الدعـــم؛ فعلى الرغم من التصريحات المنددّة والنداءات الدبلوماســـية لوقف التصعيد أثناء الحرب، لم تُقدّم أي من الدولتين دعمًا ملموسًا لإيران.

فقد اكتفت روســـيا بإدانة الضربات الإسرائيلية والدعوة إلى الوساطة، دون تفعيل أي من البنود الدفاعية في الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين. أما الصين، فاتبعت سياستها التقليدية بعدم التدخل المباشر، واكتفت بالدعوة إلى التهدئة والاستقرار الإقليمي. ويُبرز ذلك الطبيعة الحقيقية للتحالفات الإيرانية، بوصفها تحالفات تكتيكيـــة قائمة على المصالح الاقتصادية والدبلوماســـية، دون التزامات دفاعية، وهو ما يطرح تحديًا حقيقيًا أمام إيران، ويدفعها لإعادة تقييم إســـتراتيجيتها الخارجية، خاصة مع تراجع فرص الاعتماد على دعم صريح من حلفائها الدوليين عند الحاجة.

ويبدو أن إيران كانت تُدرك سلفًا حدود الدعم الروسي والصيني، وهو ما يُفسر توجهها نحو تنويع شـــراكاتها الدولية والإقليمية، والانخراط في أطر متعـــددة الأطراف؛ بتحويل ضعف الضمانات من القوى الكبرى إلى فرص للمناورة. فعلى ســـبيل المثال، لا تزال إيران تعمل على إصلاح علاقاتها المتوترة مع المملكة العربية السعودية، والتي كانت من أبرز ملامحها الاتفاق على عودة العلاقات الدبلوماســـية بينهما في مارس2023م[66]، وثمة مباحثات بين الدولتين حول تطوير العلاقات في المجالات الدفاعية، وتداولت وسائل الإعلام معلومات عن تشكيل تحالف بحري، يضم إلى جانب عدد من الدول الخليجية كلًا من الهند وباكستان[67].

وعلى الصعيد الإقليمي الأوسع، أسّست إيران تحالفًا دفاعيًا وتقنيًا موسعًا مع بيلاروسيا، عبر اتفاقية شراكة إستراتيجية تشـــمل التعاون العسكري والتنمية الاقتصادية المتبادلة[68]، وسعت إلى توثيق علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، عبر توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية. كما يبدو أنها تضع في حســـاباتها تعزيز العلاقات مع جيرانها، مثل أرمينيا، لتشكيل توازن إقليمي ضد النفوذ التركي، وأيضًا أفغانستان باســـتمالة «طالبان» اقتصاديًا وعسكريًا، لمنع تحولها إلى قاعدة أمريكية ضدها.

وعلى مستوى التمدد خارج الإقليم، تسعى إيران إلى توسيع حضورها في أمريكا اللاتينية، عبر تعزيز علاقاتها مـــع دول مثل فنزويلا، وكوبا، وبوليفيا، حيث تـــم توقيع اتفاقيات تعاون وصفت بالإســـتراتيجية[69]، ومع ذلك، تبقى هذه التحركات محدودة التأثير في ميزان القوى الدولية، نظرًا لضعف النفوذ الدولي لتلك الدول، وصعوبة تحقيق تبادل تقني أو عسكري فعّال معها.

وتعكس هذه السياسة في مجملها، توجهًا نحو «التوازن المرن» في العلاقات الخارجية، تسعى من خلاله إيران إلى تنويع شبكة علاقاتها الخارجية، وتوسيع هوامش حركتها الإستراتيجية، بما يضمن الحفاظ على موقعها الإقليمي والدولي، في مواجهة التصعيد الأمريكي المتزايد.

ج. مواصلة تطوير القدرات العسكرية: بعد تعرض إيران لما يمكن اعتباره أحد أكبر الانكشافات الأمنية والعسكرية في تاريخها الحديث، كشفت حرب الأيام الاثنى عشر بينها وبين إسرائيل، -التي طالت بنيتها النووية في مواقع: نطنز، وفورد، وأصفهان، رغم أنها أظهرت قدرة إيران الهجومية، ولم تُنهِ برنامجها النووي ولا المعرفة العلمية المتراكمة لديها [70]- عن مدى حدود قدرة إيران الدفاعية، وهشاشة بعض ركائزها الإستراتيجية أمام التفوق التقني والاستخباراتي الأمريكي والإسرائيلي.

وقد أطلقت إيران سلسلة المراجعات والتحديثات على إستراتيجياتها العسكرية، تضمنت: (إنشاء "مجلس الدفاع الوطني الأعلى" أغسطس2025م، وهو أول هيئة من نوعها منذ الحرب العراقية-الإيرانية، ويهدف إلى توحيد التخطيط العسكري والقيادة الدفاعية، وتعيين «علي لاريجاني»، أمينًا للمجلس الأعلى للأمن القومي، في خطوة تعتبر تحولًا نحو نهج أكثر عقلانية، نظرًا لامتلاكه خبرة كوسيط معتدل).

وبذلك، يبدو أن إيران تتجه نحو مقاربة مزدوجة؛ تجمع بين مواصلة تطوير القدرات العسكرية، واستخدام أدوات الدبلوماسية المشروطة، لتخفيف حدة الضغوط الدولية، فيما يعكس إدراكًا إيرانيًا متزايدًا لديها بأن التفوق لا يتحقق بمجرد القدرة على الرد، بل بالعمل على بناء قدرة مستدامة على الردع.

وكانت إيران قد اتجهت خلال السنوات الأخيرة، إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي في صناعاتها العسكرية، وهو ما تجلّى بوضوح في استعراض قوتها خلال احتفالات الثورة عام2025م، عبر الكشف عن صواريخ باليستية جديدة، ومنشآت صاروخية تحت الأرض، وطائرات مسيّرة متقدمة، وزوارق بحرية فائقة السرعة[71].

وبعد الهجوم الإسرائيلي - الأمريكي، شرعت إيران في إعادة بناء ترسانتها العسكرية، مستفيدة من دعم تقني صيني في المواد المستخدمة في تصنيع الصواريخ. فقد طلبت من الصين آلاف الأطنان من «أمونيوم بيركلورات»، وهي مادة أساسية في إنتاج وقود الصواريخ الصلبة، والتي يتوقع أن ترفع قدرتها على تصنيع ما يقرب من 800 صاروخ باليستي متوسط المدى[72]، ما يعزز من قدرتها على المناورة العسكرية، وأيضًا إمكانية دعم حلفائها الإقليميين.

كما أجرت في يوليو2025م اختبارًا لصاروخ «قاصد» الحامل للأقمار الصناعية، والذي يستخدم مزيجًا من الوقود الصلب والسائل[73]، ما يعكس توجهها نحو تعزيز القدرات التشغيلية والصناعية للصواريخ والمسيّرات.

ولا تقتصر الرؤية المستقبلية لإيران على إعادة ترميم بنيتها الصاروخية فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى مواصلة تعزيز الردع النووي كجزء من منظومتها الأمنية. فقد أعادت تنظيم كوادرها العلمية لحماية المعرفة التقنية، وشرعت فعليًا في إصلاح المنشآت المتضررة؛ فقد أظهرت الأقمار الصناعية في يونيو2025م بدء فرق البناء الإيرانية أعمال إصلاح عاجلة في منشأة «فوردو» النووية، التي تُعد مركزًا رئيسًا لجهود تخصيب اليورانيوم[74].

وفي خطوة تعكس تحوّلًا إستراتيجيًا، علّقت إيران التعاون مع وكالة الطاقة الذرية؛ إذ أقر البرلمان الإيراني مشروع قانون لتعليق التعاون مع الوكالة، ووقعه الرئيس الإيراني مطلع يوليو2025م[75]، ما يُشير إلى رغبتها في تقليص مستوى الشفافية الدولية من جهة، واستخدام «الغموض النووي» كأداة للضغط السياسي من جهة أخرى.

وتمتلك إيران، وفق تقارير الوكالة الدولية، نحو 400 كغم من اليورانيوم المخصب، بنسبة تصل إلى 60%، فيما أكدت تقارير معهد العلوم والأمن الدولي، أن هذا المخزون يمثل خطوة متقدمة نحو القدرة على إنتاج أسلحة نووية في حال استدعى الأمر[76]. وهي كمية تُقربها بشكل ملموس من عتبة «القدرة النووية الكامنة»، ما يمنح إيران أداة إستراتيجية للمساومة أو التصعيد، بحسب السياق.

وفي ظل هذا الواقع المعقّد، تبدو إيران أمام مفترق طرق إستراتيجي، يتطلب منها موازنة دقيقة بين التهديدات العسكرية المستمرة، والانخراط في مسارات تفاوضية تحفظ لها الحد الأدنى من مكتسباتها النووية والعسكرية. فهي من جهة تسعى إلى بناء قوة ردع مستدامة، تمكّنها من التأثير في معادلات الأمن الإقليمي، ومن جهة أخرى تُدرك أن التصعيد غير المضبوط قد يؤدي إلى مواجهة شاملة، تختلف في طبيعتها وحجمها عن المواجهة السابقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وبالتالي، من المرجّح أن تعمل إيران، على إعادة مراكمة أوراق القوة دون الوصول إلى عتبة المواجهة الكاملة، وذلك من خلال الاستمرار في تطوير قدراتها الصاروخية والمسيّرات منخفضة التكلفة وعالية التأثير، والتحكّم في إيقاع برنامجها النووي بما يبقيه في منطقة «الغموض» القابل للتفاوض أو التصعيد.

ويبقى أن إيران لا تتجه فقط نحو عسكرة مفرطة، بل نحو بناء «مظلّة ردع مرنة»، تربط بين قدراتها العسكرية والتقنية من جهة، وخياراتها الدبلوماسية من جهة أخرى. وهذه الرؤية، إن استمرت قد تفضي إلى توازنات أمنية جديدة في المنطقة، لكنّها في الوقت ذاته تزيد من احتمالات التصعيد في حال فشل قنوات التفاوض.

خاتمة

تراجعت قدرة إيران على إعادة إنتاج نفوذها التقليدي في سـوريا بـشكل كبير، في ظلِّ غياب النظام السـابق، والتغير في موازين القوى داخل سوريا، وتزايد الضغوط الداخلية والخارجية. وعلى الأرجـح لن تتخلى إيران عن موطئ قدمها السـوري، وقد تتبنى إسـتراتيجية مزدوجة، ذلك بالإبقاء على قنوات تواصل مع السـلطة الجديدة مـن جانب، ومن جانب آخر تعزيز نفوذ الميليشـيات في المناطق الحدودية، كورقة ضغط إسـتراتيجية. مع ذلك فإن نجاح الحكومة السورية في اسـتقطاب دعم دولي وإقليمي، وبناء مؤسسات قوية، العامل الأهم في الحدِّ من قدرة إيران على التدخل.

إن تعافي شـبكة النفوذ الإيرانية يعتمد على مزيج من الإمكانيات الاقتصادية المحدودة، والضغوطات الدولية والقدرات الميدانية للخصوم، والاستقرار الداخلي للأذرع الحليفة؛ مما يجعل عملية إعادة البناء إسـتراتيجية دقيقة، تتطلب توازنًا مسـتمرًا بيـن الموارد المتاحة والأهداف الميدانية والسياسية. لهذا يلاحظ أن إيران تتجه إلى «التوازن المرن» في علاقاتها الخارجية، وذلك بالعمل على تنويع شبكة علاقتها وتوسيع هوامش حركتها الإستراتيجية، بما يضمن الحفاظ على موقعهـا الإقليمي والدولي، في مواجهة التصعيد الأمريكي المتزايد. وفي سـياق ذلك، من المرجّح أن تعمل إيران على إعادة مراكمة أوراق القوة دون الوصول إلى عتبة المواجهـة الكاملة، وذلك من خلال الاسـتمرار في تطوير قدراتها الصاروخية والمسـيّرات منخفضة التكلفة وعاليـة التأثير، والتحكّم في إيقاع برنامجها النـووي بما يبقيه في منطقة «الغموض» القابل للتفاوض أو التصعيد.

المراجع والمصادر

(1) أنس شواخ وآخرون، خريطة المواقع العسكرية للقوى الأجنبية في سوريا عام2023م، مركز جسور للدراسات، يوليو2023م، https://tinyurl.com/22ldog7n
(2) الوليد أبو حنيفة، الأزمة السورية: الجذور، الأسباب، الفواعل والأدوار، الأردن مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2020م، ص95.
(3) كريم سجادبور، إيران حليف سوريا الإقليمي الوحيد، مركز كارنيجي للدراسات، يونيو2014م، https://n9.cl/z0dqb
(4) الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق، ص90.
(5) علي حسين باكير، توطين نفوذ إيران داخل جيش الأسد، تليفزيون سوريا، سبتمبر2018م، https://n9.cl/w1dtna
(6) النظام يوقع اتفاقية عسكرية "شاملة" مع إيران.. هذه تفاصيلها، سوريا نت، يوليو 2020م، https://n9.cl/31noc
(7) محمد بن صقر السلمي، التحالفات الجديدة في الشرق الأوسط.. سيناريو معقد وتغيرات جذرية، مجلة المجلة، أكتوبر2013م، https://n9.cl/3pbhl
(8) إيران ترفض المشاركة المشروطة في جنيف2، جريدة الشرق الأوسط، أكتوبر2013م، https://n9.cl/nl6oz
(9) مبادرة إيرانية لحل الأزمة السورية، موقع الجزيرة نت، سبتمبر2015م، https://n9.cl/wtvm5i
(10) وليد محمد ربيع، عشر سنوات من التدخل الإيراني في سوريا، المجلة العلمية للدراسات التجارية، جامعة السويس، مجلد 13، عدد1، يناير2022م، ص52.
(11) علي قديمي، الحرب السورية: نزيف إيران المستمر، بي بي سي العربية، 1 مارس2018م، https://n9.cl/qss5t
(12) محمد عباس ناجي، كيف يؤثر الاتفاق النووي على الدور الإيراني في الإقليم؟ المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 16 يوليو2015م.
(13) Amir Soltanzadeh, How could the fall Syrian's Assad impact Iran? DW. com, 12\9\2024, https://n9.cl/enuce
(14) جلال سلمي، الدور الإيراني في سوريا التوصيف والسيناريوهات، مركز جسور للدراسات، سبتمبر2018م، https://n9.cl/7339x
(15) جلال سلمي، مرجع سابق.
(16) فراس إلياس، الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر2019م، https://n9.cl/nrefz
(17) فرزين نديمي، إيران تركز اهتمامها على أفغانستان، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يوليو2021م، https://n9.cl/b4i176
(18) يمكن الرجوع حول التركيبة السكانية في سوريا وتمركز الطوائف والأعراق فيها إلى الرابط: https://minorityrights.org/country/syria
(19) رودجر شاناهان، ماذا تعني سوريا لشيعة المنطقة؟، مركز كارنيجي، يناير2014م، https://n9.cl/ua60g
(20) زعماء علويون يتبرؤون من الأسد ويؤكدون: لسنا شيعة، العربية نت، أبريل2016م، https://n9.cl/zkjsq
(21) رؤوف بكر، هكذا تقوم إيران بتشييع سوريا، مجلة أسواق العرب، يناير2023م، https://n9.cl/7ncrw
(22) رؤوف بكر، مرجع سابق.
(23) سوسن مهنا، "الغزو الثقافي" الإيراني عبر نشر التشيع في المدارس السورية، العربية نت، 5 نوفمبر2021م، https://n9.cl/xmhv3
(24) حنين غدار، التعامل مع برامج إيران في مجالي التركيبة السكانية والقوة الناعمة في سوريا، مركز الإمارات للسياسات، فبراير2022م، https://n9.cl/ss4y1
(25) غياب الزي العسكري وحضور الرموز الإيرانية في السيدة زينب على أبواب دمشق، الشرق الأوسط، ديسمبر2020م، https://n9.cl/tueap
(26) عبد الرازق غراف، إدارة الصراع في شمال وغرب سوريا، وتأثيره على العلاقات التركية–الروسية، مجلة الأمن والتنمية، مجلد11، عدد2، يوليو2022م، ص186.
(27) مثنى العبيدي، الملف السوري بين روسيا وتركيا.. مسيرة من الافتراق والالتقاء، معهد واشنطن، أغسطس2017م، https://n9.cl/fojs1h
(28) سارة أمين، تأثير الفاعلين: ماذا يحدث في سوريا، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، ديسمبر 2024م، https://n9.cl/vr0kg
(29) حسين لعريض، أدوار الفواعل الإقليمية والدولية تجاه النزاع السوري، مجلة الناقد للدراسات، مجلد5، العدد الأول، أبريل2021م، ص172.
(30) عبد الرازق غراف، مرجع سابق، ص189.
(31) شيماء منير، كيف تدير إسرائيل تفاهماتها مع روسيا في سوريا؟ مركز الأهرام للدراسات، نوفمبر2021م، https://n9.cl/xtf8j
(32) عبد الله الغداوي، روسيا تنهي مهمة إعادة هيكلة الجيش السوري بعد الفشل، معهد الشرق الأوسط، يوليو2021م، https://n9.cl/p9k4m
(33) بعد الخطوة الإيرانية.. أكبر مصفاة نفط في سوريا تتوقف عن العمل، قناة الحرة، ديسمبر2024م، https://n9.cl/b46mb
(34) عبيدة فارس، الإستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة إيران في سوريا، مركز جسور للدراسات، يونيو2020م، https://n9.cl/0rlb6
(35) مايكل هيرتسوغ، الخطر المتزايد لوقوع مواجهة بين إسرائيل وإيران في سوريا، معهد واشنطن، ديسمبر2017م، https://n9.cl/lx0ku
(36) مايكل آيزنشتات، إيران بعد الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة: رسم معالم رد طهران، معهد واشنطن، يوليو2018م، https://n9.cl/mi2r5
(37) فادي نحاس، فصل من كتاب (دليل إسرائيل العام2020م) المؤسسة الأمنية والعسكرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سبتمبر2020م، https://n9.cl/96m8vn
(38) صواريخ إسرائيلية تستهدف مطار المزة العسكري بسوريا، الشرق الأوسط، ديسمبر2016م، https://n9.cl/4ndak

(39) غارة إسرائيلية على منشأة كيماوي في سوريا، سكاي نيوز عربية، سبتمبر2017م، https://n9.cl/1pehd
(40) شهادت پاسداران، قمی در حمله رژیم صهیونیستی به دمشق، خبرگزاری صدا وسیما، تاریخ انتشار: 30 دی 1402–16:29، https://n9.cl/jafk0z
(41) نيكول غرايفسكي، لِمَ سمحت إيران بسقوط بشار الأسد؟ مركز كارنيجي، ديسمبر2024م، https://n9.cl/limbg
(42) Syrian Regime Unable to Stay Out of the Israel Iran Conflict, The Soufan Center (TSC)October 2024. https://n9.cl/cruaa
(43) توفيق الشنواح، فتح سفارة اليمن في دمشق بعد أعوام من سيطرة «الحوثيين»، اندبندنت عربية، أبريل 2025م، https://n9.cl/4ixvp
(44) مجلس قيادة الثورة السورية: إيران تحتل سوريا، الجزيرة نت، 20 فبراير2015م، https://n9.cl/eyh13
(45) رسول آل حائي، هذه أسباب عدم تحرك طهران عسكريًا لحماية حليفها الأسد، الجزيرة نت، ديسمبر2024م، https://n9.cl/yxiow
(46) بين التهديد والإستراتيجية.. إيران والمقاومة الجديدة في سوريا، سكاي نيوز عربية، يناير2025م، https://n9.cl/87oxd
(47) خامنئي يتحدث عن مجموعة "شرفاء" لمواجهة سلطة سوريا الجديدة، سكاي نيوز العربية، ديسمبر2024م، https://n9.cl/qxhbm
(48) مسعود الزاهد، نائب إيراني: دربنا 130ألف عنصر.. والمقاومة جاهزة للتحرك في سوريا، العربية نت، فبراير2025م، https://n9.cl/r0dwmz
(49) رمضان بورصة، تأثير سقوط الأسد على إيران ومستقبل العلاقات الإيرانية السورية، الجزيرة نت، ديسمبر 2024م، https://n9.cl/wmyd6
(50) ربى خدام الجامع، فورين أفيرز: كيف خسرت إيران سوريا، تلفزيون سوريا، ديسمبر2024م، https://n9.cl/ajuf5
(51) دعم «داعش» والطائفية.. أدوات إيرانية لتقويض الأمن في سوريا، موقع سوريا، يناير2025م، https://n9.cl/kzvvf
(52) باسل محمد، خطة إيرانية لزعزعة الأوضاع في سوريا، السياسة الكويتية، 30 ديسمبر2024م، https://n9.cl/i1uto
(53) Kelly Campa, et al. Iran Update Special Report: Syria after the Israel–Iran War, American Enterprise Institute and the Institute for the Study of War (ISW), JUNE 13 JULY 3, 2025, https://n9.cl/kpxc4.
(54) Loveday Morris, Syria seeks to sever last Iran–linked networks for smuggling arms and cash, The Washington Post, April 12, 2025, https://n9.cl/ko7tw.
(55) Al–Mukhlafi, Ali. "The Lebanese Government Moves to Disarm Hezbollah… How Did the Party Respond?" Deutsche Welle, August 5, 2025. https://n9.cl/evmdh.
(56) ميشيل نيكولز، إسرائيل تتهم «حزب الله» في مجلس الأمن بمحاولة استعادة قوته بمساعدة إيران، سويس إنفو، 13 يناير2025م، https://n9.cl/hkfou
(57) Iran Arming Proxy Forces in Iraq with Long–Range Missiles, The Times, 2025. https://n9.cl/bekke
(58) Benoit Faucon, Iran is moving to rearm its militia allies, Livemint, July 2025. https://n9.cl/mcjgt2
(59) Ben Shmida, et al. "Critical Threats Project". American Enterprise Institute and the Institute for the Study of War (ISW), July 16, 2025. https://n9.cl/kply7y.
(60) El Dahan, Maha, and Yousef Saba. "Fuel Oil Smuggling Network Rakes in $1 billion for Iran and Its Proxies." Reuters" December3, 2024. https://n9.cl/uwd5n.
(61) Schaer, Cathrin. "Are Houthis Blackmailing Shipping Companies for Millions?" "Deutsche Welle", December 11, 2024. https://n9.cl/nwcse.
(62) "Report Exposes Hodeidah Ports' Role in Funneling Hundreds of Millions to Houthis", "Regain Yemen", March 20, 2025. https://n9.cl/mjji9.
(63) Cloud, David S. "Needing Dollars, Iran–Backed Militias Turn to Visa and Mastercard, .The Wall Street Journal", May 31, 2025. https://n9.cl/fl7eqc"
(64) دانا ستترول، التعاون الروسي الإيراني والتهديدات للمصالح الأمريكية، معهد واشنطن، أبريل 2024م، https://n9.cl/dhkra7
(65) بوتين وبزشكيان يوقعان اتفاقية شراكة إستراتيجية شاملة بين روسيا وإيران، موقع Rtarabic، يناير2025م، https://n9.cl/07np2
(66) نص البيان الثلاثي.. اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران، سكاي نيوز عربية، مارس2023م، https://n9.cl/h9u0wi
(67) إيران تشكل تحالفًا بحريًا مع 7 دول لضمان الاستقرار الإقليمي، الغد، 3 يونيو2023م، https://n9.cl/vp9co
(68) توقيع وثيقة التعاون الدفاعي بين إيران وبيلاروسيا، إيران برس، مارس2025م، https://n9.cl/h29qe
(69) إيران نحو شراكة إستراتيجية مع كوبا... تبحث عن دولة يصل منها الصاروخ بدقيقة إلى أميركا، موقع Lebanon 24، يناير2025م، https://n9.cl/640zk
(70) Herbert Lin, The US strike on Iran's nuclear sites: preliminary thoughts on the outcomes, Bulletin of the Atomic Scientists, June 24, 2025. https://n9.cl/iloo5
(71) إيران تكشف عن صاروخ باليستي جديد بعيد المدى، اندبندنت عربية، فبراير2025م، https://n9.cl/n3hp3
(72) Critical Threats Project. 2025. "Iran Updates: June 2025." Critical Threats, June 2025. https://n9.cl/50pcl
(73) مصمم لحمل الأقمار الاصطناعية.. إيران تختبر الصاروخ "قاصد"، سكاي نيوز عربية، يوليو2025م، https://n9.cl/fr5rr
(74) Satellite images reveal Iran's emergency repairs after US strike on Fordow nuclear site, turkey today, June 28, 2025.https://n9.cl/rzlbga.
(75) Yesar Al–Maleki, Iran Suspends IAEA Cooperation, Mees ,4 Jul 2025. https://n9.cl/7anqy
(76) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تفاهم القاهرة وآفاق الدبلوماسية النووية مع إيران، (11 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 13 أكتوبر 2025م، https://tinyurl.com/276obg8f